قراءة

برهوم جرايسي

العدد ١٥ من مجلة "اتجاهات جديدة" الصهيونية

*** دعوة الأوروبيين اليهود لوضع استراتيجية تلائم الاتحاد الأوروبي وتخدم مصالحهم ومصالح إسرائيل**

*** وتحذير من أن سياسة إسرائيل سبب مصاعب اليهود في العالم**

*** ما هي حقيقة موقف دافيد بن غوريون في حرب حزيران ١٩٦٧**

*** حروب "اللا مفر" الإسرائيلية، وحروب ال "كان مفر" .. حروب لتثبيت الكيان وحروب سياسية**

*** في أي ظروف نشطت الحركة الصهيونية والموساد الإسرائيلي في المغرب في ظل الاحتلال الفرنسي؟**

اتجاهات جديدة (كيفونيم حداشيم)

المحرر: ايال ايلي

الناشر: المنظمة الصهيونية العالمية، كانون الثاني ٢٠٠٧

صدر عن الوكالة الصهيونية العدد ١٥ من مجلة "كيفونيم حدشيم" (اتجاهات جديدة) وهي مجلة دورية نصف سنوية، ويتضمن العدد سلسلة من المقالات التي تعنى بالشأن الصهيوني واليهود في إسرائيل والعالم.

في هذا العدد ٢١ مقالا سياسيا أو عن شخصيات سياسية، إلى جانب سبعة مقالات تعنى بشؤون الأدب واللغة العبرية.

سنستعرض في قراءتنا لهذا العدد ستة مقالات بارزة، منها ما جعل الحرب الأخيرة على لبنان مدخلا للحديث عن حروب إسرائيل وبتوجهات مختلفة، ومقالا مطولا عن أول رئيس حكومة إسرائيلية، ديفيد بن غوريون، وموقفه من حرب حزيران ١٩٦٧.

نستعرض في البداية مقالين يتعلقان بعلاقة إسرائيل والصهيونية بأبناء الديانة اليهودية في العالم، الأول يدعو الأوروبيين اليهود إلى وضع استراتيجية جديدة تتلاءم مع تبلور الاتحاد الأوروبي، بما يخدم مصالح اليهود وإسرائيل، والثاني للوزيرة السابقة شولميت ألوني تقول إنه بسبب ارتباط اليهود في العالم بإسرائيل فإنهم يتضررون بشكل مباشر من سياستها،

ويعطي التقرير حيزا كبيرا واهتماما بالغا لمسألة "الذاكرة"، ويدعو إسرائيل واليهود في العالم إلى عدم إسقاط مسألة "المحرقة" عن جدول أعمال جميع الدول والمجتمعات التي يعيشون فيها.
ويقول التقرير: "إن الذاكرة التاريخية هي مركّب أساسي ومميز خاص للهوية اليهودية، على صعيد الفرد، والصعيد العام، "تذكّر" هي وصية أساسية في اليهودية، ولها أهمية مركزية من ناحية التواصل التاريخي والشعور بالمصير المشترك.

وقد طفت على السطح من جديد علاقة إسرائيل والصهيونية باليهود في العالم.

في الآونة الأخيرة، وأكثر من ذي قبل، بعد أن تبين للحركة الصهيونية، أنه لم يعد بإمكانها جذب يهود بمئات الآلاف وبالملايين لإسرائيل، وهذا ما يؤكده تراجع وتيرة الهجرة إلى إسرائيل، وحيث هبطت من مئة ألف وأكثر في العام الواحد في التسعينيات من القرن الماضي، إلى ٢١ ألفا سنوياً في السنوات الخمس الأخيرة، وبعد خفض عدد الذين يغادرون إسرائيل هجرة، بمعدل سبعة آلاف فإن العدد الصافي من المهاجرين إلى إسرائيل سنويا يبقى في حدود ١٤ ألفا.

حسب تقارير للوكالة الصهيونية وتقارير إسرائيلية أخيرة، يعود تراجع الهجرة إلى كون ٩٠٪ من اليهود في العالم هم مواطنو دول مستوى العيش فيها أعلى مما هو في إسرائيل، وبناء على الوضع القائم، وادراك المؤسستين الإسرائيلية والصهيونية، فان الخارطة الديمغرافية اليهودية في العالم لا يمكن تغييرها بشكل جذري، اذ تم استبدال دعوات الهجرة إلى إسرائيل، بالدعوات إلى توطيد علاقة اليهود بإسرائيل، وبطبيعة الحال دون التنازل كليا عن التحفيز على الهجرة.

ولعل التقرير السنوي الذي صدر في الصيف الماضي، عما يسمى "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" الذي يرأسه مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق دينيس روس، يعطي صورة واضحة للنهج الجديد الذي باتت تركز عليه الحركة الصهيونية، ويقول روس في تقديمه للتقرير: "إن إسرائيل تشكل اليوم البيت الأكبر للجالية اليهودية في العالم، ومع الزمن فإن هذا الأمر سيتعزز أكثر، أن مستقبل الشعب اليهودي (يعتبر اليهود في العالم شعبا واحدا) مرتبط بشكل واضح جدا بمصير إسرائيل، لهذا فإن طابع وقيم وأمن إسرائيل سيكون له أهمية قصوى بالنسبة لليهود في المهجر، وعلى اسرائيل ألا تنسى مسؤوليتها تجاه المهجر وتأثير نهجها على الجاليات اليهودية التي تتقلص مع الوقت في العالم، إلى جانب هذا فإن هوية إسرائيل وما تفعله سيكون له بالغ الأثر على الهوية اليهودية خارج إسرائيل".

يركز تقرير المعهد المذكور أيضا، وتحت بند "جدول اعمال سياسي استراتيجي"، على السياسة التي يجب ان تتبعها إسرائيل بهدف توثيق علاقتها بما يسمى بـ "يهود المهجر"، وزيادة علاقة وارتباط هؤلاء اليهود بإسرائيل، وجاء في التقرير: "إن الأمر يتطلب وسائل وأساليب جديدة من أجل رفع مستوى الاندماج والعلاقة بين إسرائيل واليهود في المهجر، من أجل ضمان وحدة يهود العالم على المدى البعيد".

يوصي المعهد بعدة إجراءات ومن بينها: ١- إقامة أكاديمية لقيادة "الشعب" اليهودي، تعالج الأسئلة المصيرية التي يواجهها اليهود في العالم وكيفية معالجتها على المدى البعيد، ٢- أن تشدد إسرائيل على عدم زج "الجاليات اليهودية" وقادتها في العالم في أوضاع ينجم عنها "تضارب المصالح"، ٣- استقدام شبان يهود إلى إسرائيل ليقيموا فيها سنة واحدة على الأقل، وفي المقابل إرسال شبان يهود من إسرائيل ليعيشوا بين الجاليات اليهودية، وعلى ما يبدو فإن القصد هو التغلغل لتحفيز اليهود على الهجرة، خاصة وأن بندا آخر يدعو إلى إعداد برامج جديدة وسريعة تشجع على الهجرة.

يشير د. بيردو، إلى أن عدد اليهود الذين يعيشون اليوم في دول الاتحاد الأوروبي يصل الى مليون ومئة وسبعة آلاف يهودي، " يضع أمامهم مشروع الاندماج الأوروبي تحديات وفرصا خاصة، بما فيها من انعكاسات مهمة... ولهذا فعلى اليهود في أوروبا بلورة استراتيجية معقولة وتنظيم إدارة علاقاتهم مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي".

ويعطي التقرير حيزا كبيرا واهتماما بالغا لمسألة "الذاكرة"، ويدعو إسرائيل واليهود في العالم إلى عدم إسقاط مسألة "المحرقة" عن جدول أعمال جميع الدول والمجتمعات التي يعيشون فيها.

ويقول التقرير: "إن الذاكرة التاريخية هي مركّب أساسي ومميز خاص للهوية اليهودية، على صعيد الفرد، والصعيد العام، "تذكّر" هي وصية أساسية في اليهودية، ولها أهمية مركزية من ناحية التواصل التاريخي والشعور بالمصير المشترك، فالكارثة (المحرقة) هي إضافة مأساوية مهمة لمجمل الأحداث في تاريخ الشعب التي على الشعب ان يذكرها ويشير إليها دائما".

ويشير التقرير إلى ازدياد ظاهرة إقامة النصب التذكارية والتخليدية للمحرقة في العالم، و"لكن ممنوع ان يخفي هذا العدد الغزير من النصب التذكارية ذكر الكارثة بصفتها حدثا مركزيا في الذاكرة بعيدة المدى لليهود ولغير اليهود معا، فمن أسباب تراجع ذكر الكارثة هو التعب من تذكر المآسي ومحفزات نفسية تميل إلى دفع الذاكرة الرهيبة جانبا".

ويحذر المعهد في تقريره من تراجع مستوى الذاكرة لدى الجيل الصاعد، وخاصة مع تلاشي الجيل الذي عايش المحرقة، ويقول: "من المفضل البحث عن أشكال جديدة للحفاظ على الذاكرة وعرضها بأشكال ملائمة للأجيال الصاعدة التي لم تعايش الكارثة، أشكال ملائمة للفرد وللمجموع"، ويدعو التقرير إلى أن تكون الأساليب الجديدة قادرة على أن تعوض الأجيال الجديدة عن عدم معايشتهم فترة المحرقة، أو معايشة أولئك الذين عايشوا المحرقة.

استراتيجية يهودية لليهود في الاتحاد الأوروبي

يحث الدكتور شارون بيردو، المحاضر في جامعة بئر السبع، اليهود في الاتحاد الأوروبي على الإسراع في وضع استراتيجية وأطر جديدة تلائم الوضعية الجديدة للاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وهو يؤكد، بطبيعة الحال، على التوجه الأسبق ذكره، بشأن توثيق ارتباط اليهود في أوطانهم بإسرائيل وتسخير جهودهم لدعم إسرائيل، فيزعم ان الكيان الإسرائيلي هو الذي يحميهم في أوطانهم، وننتبه في استعراض مقاطع من المقال، إلى ان هذه الدعوة لوضع استراتيجية جديدة، تقول بكل وضوح أنها بهدف "خدمة مصالحهم ومصالح إسرائيل".

يقول د. بيردو، إن مصير التلاحم الأوروبي لا يزال ضبابيا، ولكن الاتحاد الأوروبي بات يعمل اليوم ككيان سياسي، ومن الواجب الاعتراف بهذا، وهذا على الرغم من الأزمة الدستورية، ورفض بعض الدول الأوروبية إقرار دستور الاتحاد، فالاتحاد الأوروبي يتوسع بشكل يشير إلى انه في المستقبل سيتحول إلى قوة عظمى عليا، فهو اليوم لاعب مركزي في الحلبة الاقتصادية العالمية، ومكانته ثابتة أيضا في الحلبة السياسية العالمية.

يشير د. بيردو، إلى أن عدد اليهود الذين يعيشون اليوم في دول الاتحاد الأوروبي يصل الى مليون ومئة وسبعة آلاف يهودي، " يضع أمامهم مشروع الاندماج الأوروبي تحديات وفرصا خاصة، بما فيها من انعكاسات مهمة... ولهذا فعلى اليهود في أوروبا بلورة استراتيجية معقولة وتنظيم إدارة علاقاتهم مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي".

تلخص ألوني مقالها المطول، بما يلي: "إذا ما كان لدينا غطرسة أقل، مقابل عقلانية أكبر، فسننجح هنا في إقامة دولة طبيعية ديمقراطية ومدنية، يكفينا خوف وهستيريا.. وأن لا نبقى الضحية الدائمة في العالم، فنحن في هذه المرحلة نجعل الفلسطينيين ضحايا، وفي حينه قالت غولدا مئير "إنها لن تغفر للعرب لأنهم يجبروننا على قتلهم"، فها هي القاتلة وهي الضحية".

يرى د. بيردو، "أنه خلافا للتطورات في القارة الأوروبية، فإن مبنى اليهودية الأوروبية لا يزال حسب التقسيم الجغرافي الذي فرزته الحرب العالمية، ولم يستوعب اليهود التغيرات البنيوية والمؤسساتية والسياسية والاقتصادية التي مرّت على أوروبا في السنوات الخمسين الأخيرة، والقيادة اليهودية متخلفة عن واقع الأحداث السياسية والثقافية وهي لا تزال تكرّس واقع أوروبا القديمة، وتتجاهل الحدود الجغرافية الجديدة التي وضعها الاتحاد الأوروبي لنفسه"، ويقول د. بيردو، "لأول مرة تواجه المنظمات اليهودية في أوروبا مع نوع جديد من الجاليات التي تعيش بانفتاح تام، وهذا خلافا لوضعية الجاليات اليهودية في أوروبا القديمة، التي فرضت فيها اللا سامية القديمة على اليهود أن يقيموا أطرا منغلقة على نفسها".

يدعو د. بيردو يهود أوروبا إلى "وضع استراتيجية مفصلة تحدد المصالح الأساسية ليهود أوروبا، التي يفرضها الواقع الحالي، فغياب استراتيجية كهذه سيعني إهمالا خطيرا يضر بالجاليات اليهودية في أوروبا ويمنع تطورها، بموجب التطورات الجديدة، كما يضر بكفاح الجاليات اليهودية ضد اللا سامية، ويضر بعلاقتها بدولة إسرائيل.. ولكن قبل وضع هذه الاستراتيجية، على التنظيمات اليهودية أن تفحص شكل وجوهر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على المستوى بعيد المدى".

احترام استقلالية "يهود الشتات"

أما المقال الثاني فهو للوزيرة والنائبة السابقة شولميت ألوني التي تتحدث فيه عن تأثير السياسة الإسرائيلية على "يهود الشتات"، وتعلن أنها تسميهم "يهود الشتات" وليس "يهود المهجر" وهي تشرح لماذا.

ويسجل لصالح شولميت الوني نظرتها السلامية الجريئة، التي كانت تجاهر بالحقيقة في أحلك ظروف إسرائيل، فهي تدعو لحل دائم مع الفلسطينيين على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وباتت تعارض حروب إسرائيل بعد ١٩٨٢، ففي ذلك العام حاولت التهرب من المعارضة العلنية للحرب على لبنان، ولكنها تراجعت بعد نحو شهرين، وانضمت إلى المعارضين للحرب، ولكن ألوني لم تتنازل في أي يوم عن انتمائها للصهيونية، وحتى هنا عندما تهاجم مصطلح "يهود المهجر"، كما سنقرأ، وتطلب تسميتهم بـ "يهود الشتات"، فإن هذا يعتمد على قناعتها بأن إسرائيل هي "وطن اليهود"، ومن لم يأت للسكن فيها فإنه اختار بنفسه الشتات، ولم يهجّره أحد من إسرائيل.

في مقال الوني الكثير من النوايا الطيبة، من أجل وقف التمييز العنصري ضد الفلسطينيين في إسرائيل، ومن أجل إنهاء الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هناك وجه آخر للمقال، فألوني تحرص على العلاقة بين اليهود في العالم وكأنهم شعب واحد، ولكنها تحذر إسرائيل من أن سياستها العدوانية تكلف اليهود في العالم ثمنا.

تعود ألوني في مقالها إلى وعد بلفور، وتقول، "إن الجزء الأول من وعد بلفور تم تطبيقه بالكامل، بمساعدة الحكومة البريطانية، وفي بعض الشيء، على الرغم من السياسة البريطانية، "فالبيت القومي" قائم، وأبوابه مفتوحة ونحن أسياد أنفسنا، لدينا سيادة كاملة في السلطة والاقتصاد والثقافة، وعمليا في كل شيء، ولكن القسم الثاني من ذلك الوعد، المتعلق بالطوائف الأخرى (الشعب الفلسطيني) لم يتم احترامه، فسكان البلاد

يمرون بفترات صعبة من معاناة وتحقير وسلب، وأيضا أولئك الذين هم مواطنو إسرائيل (الفلسطينيون في إسرائيل)، وكذلك الفلسطينيون الذين يعيشون منذ ٤٠ عاما تقريبا تحت احتلال ضاغط وقامع"، وتضيف ألوني، "هناك خلاف بشأن المسبّب لهذا الضيق لهم، ولكن من الصعب القول إن من حقنا غسل أيدينا من هذا الأمر، فمن الجدير الإشارة إلى أن ديفيد بن غريون، الرجل المثابر والمؤمن بحقوقه، والذي أعلن قيام دولة إسرائيل، وافق منذ العام ١٩٣٦ في مؤتمر بيل، على تقسيم البلاد... وبن غوريون كان مثابرا أيضا في مواقفه، ففي العام ١٩٦٧ وفور الانتصار الكبير في حرب الأيام الستة، وحين كان سياسيا من دون صلاحيات رسمية، أوصى بكل جدية بالانسحاب من جميع الأراضي التي تم احتلالها باستثناء القدس، "وهذا من أجل أمن الدولة والنضال من أجل السلام".

وبعد أن تتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني، خاصة الفلسطينيين في إسرائيل وما يواجهونه من تمييز، تنتقل ألوني لتتحدث عن انعكاس السياسة الإسرائيلية على اليهود "في الشتات"، وتقول، "يجب التأكيد على أنهم في الشتات وليس في المهجر، لأن لا أحد يجبرهم على البقاء هناك، بل هم قرروا عدم المجيء إلى إسرائيل".

وتسأل ألوني، "هل حقا أن الشعب اليهودي كله مسؤول عن تلك الحرب الزائدة (الحرب على لبنان)؟ كلا، فليس جميع الإسرائيليين مسؤولين عن هذه الحرب، إن استعلائيتنا، التي تدعي أننا نمثل جميع اليهود في العالم، تأتي عليهم بمشاكل كثيرة، فالانفجار الذي وقع في الأرجنتين وأوقع الكثير من الدمار والقتلى من بين أبناء الجالية اليهودية، جاء كانتقام على قتل قائد شيعي وأبناء عائلته في لبنان، وتعاملنا مع الفلسطينيين وعمليات الاغتيال وتفجير البيوت والحواجز، تثير غضب الناس في العالم على اليهود، لأننا ألقينا عليهم مسؤولية أعمال حكومة إسرائيل".

تلخص ألوني مقالها المطول، بما يلي: "إذا ما كان لدينا غطرسة أقل، مقابل عقلانية أكبر، فسننجح هنا في إقامة دولة طبيعية ديمقراطية ومدنية، يكفينا خوف وهستيريا.. وأن لا نبقى الضحية الدائمة في العالم، فنحن في هذه المرحلة نجعل الفلسطينيين ضحايا، وفي حينه قالت غولدا مئير "إنها لن تغفر للعرب لأنهم يجبروننا على قتلهم"، فها هي القاتلة وهي الضحية".

"علينا أن ننقذ أنفسنا من أنفسنا، وبهذا سنُفرح أخوتنا في الشتات، بدلا من أن نتسبب لهم بالمخاوف والمطاردات".

موقف بن غوريون في حزيران ٦٧

في مقال الوزيرة السابقة شولميت ألوني تذكر في السياق موقف أول رئيس حكومة إسرائيلية، ديفيد بن غوريون من حرب حزيران ١٩٦٧، وكأن بن غوريون طلب الانسحاب الكامل من جميع أنحاء الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية.

كذلك فإن موقف بن غوريون عاد إلى الملأ حين اختار رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية، إيهود أولمرت، قبل بضعة أشهر، التطرق إلى هذا الموقف، في كلمته في الذكرى السنوية لوفاة بن غوريون، حين قال إننا سنحقق حلم بن غوريون بخصوص المناطق المحتلة.

إلا أن بحثا للبروفسور زاكي شالوم من جامعة بن غوريون الإسرائيلية، وينشر في هذا العدد من "كيفونيم حدشيم"، يُظهر صورة مختلفة عما ذكرته ألوني، أو عما يريده أولمرت، الذي يريد الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية.

يتبين من البحث ان بن غوريون كان متحمسا جدا لاحتلال القدس والخليل أيضا، ففي حين دعا إلى انسحاب إسرائيل فورا من الضفة الغربية، فإن دعوته للإسراع في استيطان البلدة القديمة في القدس المحتلة وتدمير حي المغاربة عند حائط البراق حتى قبل انتهاء الحرب التي دامت ستة أيام، إضافة إلى دعوته استيطان مدينة الخليل ووضع اليد على الحرم الإبراهيمي الشريف، تبين لنا صورة أخرى.

يظهر من المقال ان بن غوريون على وجه الخصوص كان يعلم مسبقا بنية إسرائيل تدمير حي المغاربة أمام حائط البراق حيث كان ١٣٥ بيتا ومتجرا ومخزنا، لفتح باحة كبيرة أمام حائط البراق، هي حاليا مكان لصلاة اليهود، وبقربها تنوي إسرائيل بناء

جسر إسمنتي يصل إلى باب المغاربة المؤدي إلى الحرم القدسي الشريف، وقد تم تدمير الحي بعد أربعة أيام من بدئها، أي قبل يومين من انتهائها.

كذلك فإن المقال يعكس الحالة الشخصية لبن غوريون في تلك الفترة، فمن كان أول رئيس حكومة إسرائيلية، ومن أعلن قيام إسرائيل، كان في أيام حرب ١٩٦٧ عضوا عاديا في الكنيست الإسرائيلي، بعيدا عن دائرة القرار، وكانت جل محاولاته لإثبات وجوده على الخارطة، "كمن يجب استشارته" حتى في أوج الحرب؟

ويكشف البروفسور شالوم في هذا المقال، كيف أراد ان يأتي إليه وزير الأمن موشيه ديان في اليوم الذي سبق الحرب ليطلعه على الأوضاع، وكيف انه كان يتصل بالوزراء ليأتوا إليه ويقدموا التقارير، بمعنى ان بن غوريون سعى خلال الحرب لإثبات "هيبته المتلاشية" اعتمادا على ماضيه القيادي.

"مصدر الأزمة- العلاقة التاريخية والمخرج"

ويكتب البروفسور أليعازر شبيد مقالا يقارن فيه بين حروب إسرائيل التي يقسمها إلى فئتين، "حروب اللا مفر" وهي الحروب الثلاثة الأولى التي هدفت إلى تثبيت الكيان الإسرائيلي، والحروب التي كان بالإمكان الاستغناء عنها، أو "كان منها مفر"، حسب المصطلح الذي يستخدمه، ويقول أنها حروب سياسية جرت في ظل انقسام في المجتمع الإسرائيلي.

والبروفسور شبيد مختص "بالفكر الإسرائيلي" في العصور الوسطى والعصر الحديث، في الجامعة العبرية في القدس، حسب تعريف المجلة له.

وجاء في المقال أن أهمية الحرب على الحدود الشمالية (على لبنان الصيف الماضي)، يجب ربطها بالعلاقة التاريخية لسلة حروب إسرائيل، من "حرب الاستقلال" وحتى اليوم، فالحروب الثلاثة الأولى اعتبرت أنها "حرب اللا مفر"، من أجل إفساح المجال أمام إقامة الدولة، وتثبيت وجودها في وعي الدول العربية والفلسطينيين، وفي وعي الدول العظمى التي لها دور في الشرق الأوسط، وبسبب مصير هذه الحروب الثلاثة فإنها اعتبرت حروبا مبررة وعادلة لدى الغالبية الساحقة من الشعب اليهودي، إن كان في إسرائيل أو في الشتات، وقد انتصرت فيها إسرائيل ليس بسبب تفوق قوتها العسكرية، وإنما بسبب الاقتناع بصدق هذه الحروب، كحرب جولييت وداود.

ويضيف البروفسور اليعازر شبيد، "لا عجب في أنه من هنا ولاحقا جرت حروب إسرائيل وفي خلفيتها انقسام في الشعب، وكان الانقسام مناصفة، فقد جرى إعلان الحروب وتمت ادارتها على قاعدة الغالبية الائتلافية الضئيلة مقابل معارضة قوية ونشطة، وهذه حقيقة منعت منذ البداية إمكانية أن تحقق الحروب إنجازات من دون فشل سياسي، حتى عندما أثبت الجيش قوته في تلك الحروب، وبالامكان التحديد: منذ حرب الأيام الستة ولاحقا، جرت حروب على عكس حروب "اللا مفر"، بمعنى انه كان بالإمكان الاستغناء عنها، وجرى فيها انتصار عسكري هش وخسارة سياسية".

ويتوقف البروفسور شبيد بشكل خاص عند حرب أكتوبر والحرب الأخيرة على لبنان، ويقول ان حرب أكتوبر، أو "حرب الغفران" (كيبور) حسب التسمية الإسرائيلية، "قد انتهت بانتصار عسكري لإسرائيل، ولكن بخسارة سياسية كبيرة لها، حيث أصبحت معزولة في الساحة الدولية، مما جعلها ترتبط بشكل مطلق بالولايات المتحدة."

وفي المقابل حسب الكاتب، فإن الحرب الأخيرة على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، انتهت "بخيبة أمل عسكرية، ولكن بانجاز سياسي مهم، "ففي نهاية الأمر حققت هذه الحرب غير الناجعة هدفا سياسيا.. فقرار مجلس الأمن عكس التأييد الدولي الواسع لموقف إسرائيل، وأسفر عن نشر القوات اللبنانية في الجنوب وتحميل الحكومة اللبنانية المسؤولية عن كامل الأراضي اللبنانية".

وفي استنتاج الكاتب حول نتائج الحرب في لبنان، فإنه ينضم بذلك إلى توجه داخل القيادة السياسية الحالية في إسرائيل لاظهار النتائج بعيدة المدى في الحرب على لبنان، وأن إسرائيل عمليا انتصرت على المستوى الاستراتيجي والسياسي، وليس كما ظهرت الصورة مع انتهاء تلك الحرب.

رفع نسبة الحسم في الانتخابات

ينشر عضو الكنيست السابق دوف بن مئير، مقالا يهاجم فيه بشدة الأحاديث عن تغيير طريقة نظام الحكم في إسرائيل، ويشرح وجهة نظره بعدم جدوى الاقتراحات لتغيير نظام الحكم، مثل الانتخابات الإقليمية، وتوزيع البلاد إلى مناطق، وكذلك النظام الرئاسي.

وبرأي بن مئير فإن كل المشكلة تكمن في نسبة الحسم، التي كانت حتى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ٢٪، وهناك اتفاق مبدئي بين الكتل البرلمانية الكبيرة الحالية على رفعها إلى ٢،٥٪ في الانتخابات القادمة.

ويقول بن مئير، "برأيي المتواضع فإن رفع نسبة الحسم إلى ٥٪ سيقلل عدد الكتل البرلمانية إلى خمس أو ست كتل برلمانية، وبهذا سينشأ وضع سياسي يسمح بادارة برلمانية بشكل أفضل، وسوية مع هذا يجب التعامل مع هذا التغيير بتروٍ، والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأحزاب الصغيرة، لأن هذا الأمر يحتاج إلى فترة نضوج لديها".

ويتابع بن مئير: بداية قد نرى أحزابا صغيرة تتوحد قبل الانتخابات وتنقسم مباشرة بعد الانتخابات لتعمل ككتل صغيرة بشكل منفرد، ولكن مع الوقت فإن هذه الأحزاب ستتأقلم مع الوضع القائم، وقد يحلو لها الاستمرار بالوحدة في ما بينها.

عمليا فإن دوف بن مئير يحمل توجهاً شائعا على الساحة السياسية الإسرائيلية، ويرفض النظر إلى عمق الأزمة السياسية التي تزعزع الجهاز السياسي الإسرائيلي، والتي يعود السبب في نشوئها الى أن إسرائيل بنت نفسها على سلسلة من البقرات المقدسة، مثل القوة التي لا تقهر وإمكانية مواصلة السيطرة على شعب بأكلمه، وغيرها، ولكن هذه البقرات تتساقط الواحدة تلو الأخرى وتخلق أزمة حادة في الشارع الإسرائيلي، وبطبيعة الحال في الحلبة السياسية.

تنعكس الأزمة في سرعة تبلور أحزاب تحتل مكانة جدية في البرلمان الإسرائيلي وسرعان ما تتهاوى، وهذه الظاهرة برزت على وجه الخصوص في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وساهمت في كثرة القلاقل الحزبية، وتبدل الحكومات في إسرائيل بوتائر عالية جدا، علما ان آخر انتخابات برلمانية جرت في موعدها الرسمي كانت في العام ١٩٨٨.

أمام هذا الوضع كثرت "الاجتهادات"، ويتوهم غالبية السياسيين والى جانبهم المختصون والخبراء ان هذا مرتبط بشكل النظام، وترى فريقا يعتقد ان النظام الرئاسي هو الحل، وآخر يدعو للعودة إلى طريقة الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة التي فشلت وألغيت، وفريق آخر يعتقد ان الحل يكمن في رفع نسبة الحسم إلى ٥٪ وحتى إلى ١٠٪ كما طلب قبل اشهر الوزير العنصري المتطرف أفيغدور ليبرمان.

وإن اعتقد البعض في الشارع الإسرائيلي ان نسبا كهذه ستضرب تمثيل العرب في إسرائيل فقط، فانه يخطئ لأنها ستشكل ازمة جدية للكثير من المجموعات اليهودية، مثل المتدينين المتشددين (الحريديم) وقوى اليسار الصهيوني، مثل ميرتس وغيرها، وحتى قوى يمينية متطرفة.

التنظيم السري في المغرب للتحفيز على الهجرة

ويروي الكاتب نهورائي شطريت في مقال له عن تاريخ المدارس اليهودية السرية، التي انتشرت في المغرب في سنوات الخمسين من القرن الماضي، للتشجيع على الهجرة إلى إسرائيل، وكيف أن التنظيم السري لهذه المدارس التقى في الفترة التي كان ينتشر فيها، التنظيم السري في المغرب المناهض للاحتلال الفرنسي.

وجاء في المقال: جرت في سنوات الخمسين في المغرب جهود جمّة لتأهيل اليهود الشباب للدفاع عن النفس، إلى جانب النشاط الصهيوني للتشجيع على الهجرة إلى إسرائيل، وفي الفترة نفسها كان ينتشر في المغرب التنظيم السري لتحرير البلاد من الاحتلال الفرنسي وتحقيق الاستقلال.

وقد نشط أعضاء التنظيم السري المغربي بعد فترة تأهيل، وكان يقوده الأمير الشاب حسن، الذي أصبح لاحقا ملكا للبلاد.

وفي الفترة نفسها وصل إلى المغرب آيسر هارئيل (رئيس الموساد الإسرائيلي في حينه) بأمر من (أول رئيس حكومة إسرائيلية) ديفيد بن غوريون، بهدف إقامة تنظيم سري يهودي،

وقد تفاجأ هارئيل من قوة نشاط المغاربة ضد الفرنسيين.

وكان همّ هارئيل العمل على هجرة اليهود إلى المغرب بموجب اتفاق تم إنجازه مع الحكومة المغربية (في ظل الاحتلال الفرنسي)، وتخوف من أن مناهضة الاحتلال ستشوش مخططه، فالنشاط المكثف للتنظيم السري ضد الاحتلال خلق في البلاد جوا من الفوضى العارمة، وكل شخص كان يهتم بنفسه وينقذ نفسه فقط.

اعتقل الفرنسيون وعذبوا وحتى قتلوا من دون رحمة الكثير من نشيطي التنظيم المغربي، وهذا أدى إلى رد فعل معاكس إذ توسع التنظيم المغربي السري المناهض للاحتلال أكثر وبات يضم عشرات الآلاف، كذلك جرت اعتقالات في صفوف التنظيم السري اليهودي، وقسم منهم تعرضوا للتعذيب، وقتل عدد منهم وهم وراء القضبان.

في نهاية سنوات الأربعين تم تهريب عشرات اليهود من المغرب بمساعدة نشاط صهيوني سري متشعب، وكانوا بالأساس من الشبان، فقد تنكروا بزي عربي وانتقلوا إلى الجزائر ومن هناك إلى فرنسا، ومنها بشكل علني إلى إسرائيل، وعلى ضوء هذا أصدر المندوب السامي الفرنسي، وبطلب من الحكومة المغربية أمرا يمنع بموجبه السماح بأي نشاط صهيوني من أي نوع في المغرب.

وعلى ضوء هذا قرر أعضاء التنظيم الصهيوني السري " تنويع " نشاطهم، وعدم الاعتماد على التنظيم السري، ومن بين الأشكال الجديدة للعمل كانت إقامة مدارس يهودية، وبالأساس مراكز تثقيف يهودية، ومدارس مهنية في جميع أنحاء المغرب.

ويقول نهورائي، كمن عايش تلك الفترة، إنهم كانوا يراقبون الأمور بذهول، فقليلون جدا عرفوا حقيقة آيسر هارئيل، بأنه رئيس لجهاز الموساد، وجاء ليشرف على العمل بنفسه، كذلك فإن التنظيمين السريين، اليهودي والمغربي عملا في الكثير من المناطق في الأطر نفسها والمواقع نفسها، وعلى ما يبدو ليس بتنسيق بينهما، وكل تنظيم كان يعمل لمشروعه.

ويتابع نهورائي كاتبا، انه في العام ١٩٥٤ كان جهد آيسر هارئيل ينصب في الدفاع عن اليهود في ظل الأوضاع التي تشهدها المغرب، بما في ذلك الدفاع عن أحياء اليهود، وتجهيز جوازات سفر مزيفة لضمان خروج أكبر ما يمكن من اليهود من المغرب عبر الحدود مع إسبانيا، وغيرها من الحدود.

ويذكر أن أكبر موجة هجرة من المغاربة اليهود كانت في سنوات الخمسين، ووصل خلالها عشرات آلاف اليهود إلى إسرائيل.